

تزايد معدلات النمو بدعم من تحسن الأنشطة غير النفطية

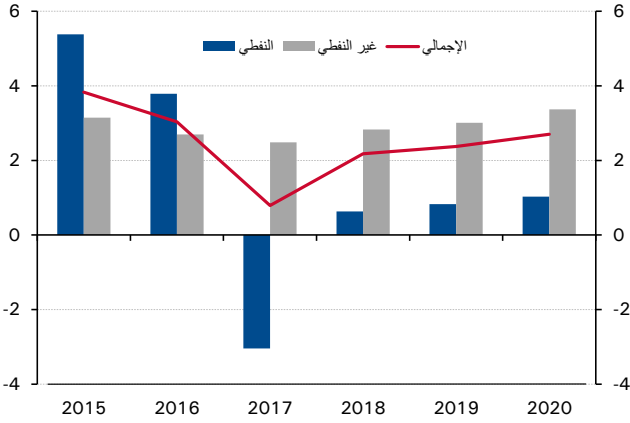
أبرز النقاط

- توقعات باستمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢,٢% في العام ٢٠١٨ و ٢,٧% في العام ٢٠٢٠، بدعم من تحسن الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وخاصة قطاع الإنشاء.
- معدل التضخم قد يتراجع من ٣,٥% في العام ٢٠١٨ إلى ١,٥% في العام ٢٠٢٠، في ظل استمرار عوامل الضغط لا سيما تراجع تكلفة السكن، بالإضافة إلى تلاشي تأثير تطبيق الضرائب الجديدة ورفع أسعار الوقود.
- من المتوقع تحسن الأوضاع المالية على خلفية ارتفاع الإيرادات غير النفطية، مما قد يساهم في تقليص العجز إلى ٠,٧% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٩، قبل أن يتم تسجيل فائض بنسبة ١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٠.
- من المنتظر أن يبدأ الائتمان في النمو تدريجياً مع تزايد وتيرة الاقراض لقطاع الاعمال.
- أهم مخاطر الأفق الاقتصادية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ تتركز في تراجع أسعار النفط وارتفاع تكلفة الاقتراض، وإن كانت جهود الإصلاحات الاقتصادية وتزايد النفقات العامة، لا سيما في دبي قبيل معرض دبي اكسبو ٢٠٢٠، من شأنهما دعم معدلات النمو.

ارتفاع معدل النمو مع تحسن القطاع غير النفطي

من المتوقع أن يواصل الناتج المحلي الإجمالي للإمارات تسجيل المزيد من النمو خلال العامين القادمين، مرتفعاً من ٢,٢% في العام ٢٠١٨ إلى ٢,٤% و ٢,٧% في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على التوالي. وذلك، رغم أن القطاع النفطي قد يساهم بنسبة معتدلة في إجمالي النمو نتيجة لمشاركة الإمارات في جولة جديدة من خفض الإنتاج في العام ٢٠١٩ بالتعاون مع الأوبك والمنتجين المستقلين بهدف توازن الإمدادات النفطية في الأسواق (وبالتالي دعم أسعار النفط). أما القطاع غير النفطي، فقد يستفيد من تحسن معدل نمو قطاع البناء وارتفاع النفقات الحكومية، قبيل معرض دبي اكسبو ٢٠٢٠. حيث أقر مجلس الوزراء الإماراتي في أكتوبر الموازنة الاتحادية بقيمة قياسية بلغت ٦٠,٣ مليار درهم للسنة المالية ٢٠١٩. وعلى الأرجح سيواصل نمو الائتمان تعافيه، نظراً لتحسن إقراض قطاع الأعمال رغم ارتفاع أسعار الفائدة، مما قد يعوض بعض من آثار تشديد السياسات النقدية. إلا أن مزيداً من الانخفاض في أسعار النفط قد يمثل أكبر المخاطر التي تهدد الأفق المستقبلية للاقتصاد الإماراتي، حيث أن انخفاض الإيرادات الحكومية يمكن أن تجبر الحكومة على تقليص النفقات، هذا بالإضافة إلى تأثير ذلك على ثقة المستثمرين وسهولة القطاع المصرفي.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% النمو السنوي)



المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

زيادة هامشية في الناتج المحلي الإجمالي النفطي المتوقع للسنتين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

يتوقع أن تقوم الإمارات في العام ٢٠١٩، وفقاً لاتفاقية خفض الإنتاج المبرمة بين منظمة الأوبك والمنتجين المستقلين، بخفض إنتاجها الخام بنسبة ٢,٥% (من المستوى المرجعي لشهر أكتوبر ٢٠١٨) إلى ٣,١ مليون برميل يومياً بداية من يناير ٢٠١٩. وعلى الرغم من ذلك، سيظل الإنتاج النفطي في يناير مرتفعاً بنسبة ٨,٢% على أساس سنوي، وعلى هذا الأساس، نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي من ٠,٦% في العام ٢٠١٨ إلى ٠,٨% في العام ٢٠١٩. كما يمكن أن تتسارع وتيرة النمو إلى ١,٠% في العام ٢٠٢٠، مع زيادة الإمارات لطاقاتها الاستيعابية لإنتاج النفط تحسباً لارتفاع مستويات الطلب.

الجدول ١: أهم المؤشرات الاقتصادية

السنة	٢٠٢٠*	٢٠١٩*	٢٠١٨*	٢٠١٧*
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	٤١٦	٤٠٥	٣٩٦	٣٨٧
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٢,٧	٢,٤	٢,٢	٠,٨
النفطي	١,٠	٠,٨	٠,٦	٣,٠
غير النفطي	٣,٤	٣,٠	٢,٨	٢,٥
التضخم	١,٥	٢,٠	٣,٥	٢,١
الميزانية	١,٢	٠,٧	١,٢	٣,٨

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

كما أعلنت دبي أيضاً عن خططها الهادفة نحو تحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك إلغاء بعض الرسوم على قطاعات الطيران والعقارات والمدارس وخفض الرسوم على الأعمال التجارية. كما اتبعت دبي نهج أبوظبي وأقرت هي الأخرى إعفاء الشركات من أي غرامات إدارية حتى نهاية العام ٢٠١٨.

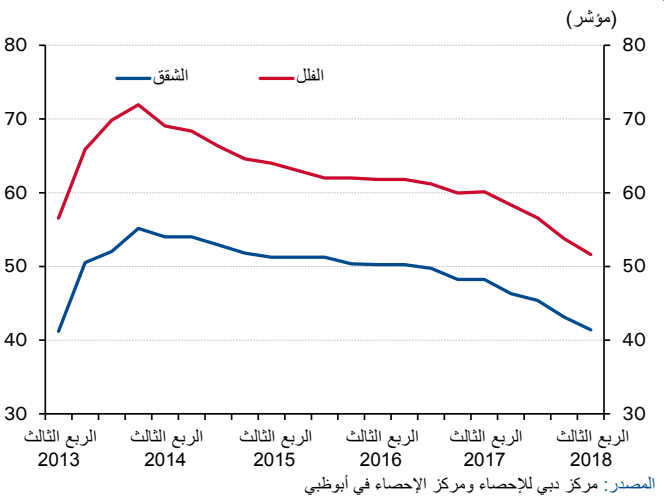
وقد سجل النمو الاقتصادي في دبي ارتفاعاً بنسبة ٢,٥% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام ٢٠١٧، بدعم من قطاعي التشييد والضيافة. ومن المقرر أن تؤدي تلك الإجراءات سالفة الذكر ثمارها في المساهمة في تعزيز أداء تلك القطاعات. وبالفعل، سجل مؤشر حركة الاقتصاد بدبي نمواً هائلاً، مرتفعاً من ٥٢,٥ نقطة في أكتوبر إلى ٥٥,٣ نقطة في نوفمبر، أعلى مستوياته على مدى خمسة أشهر، على خلفية تسارع وتيرة نمو قطاع التشييد بالتزامن مع اقتراب موعد إطلاق معرض إكسبو دبي ٢٠٢٠.

كما كان قطاع السياحة من أهم القطاعات الرئيسية المساهمة في هذا النمو، حيث سجلت حركة المسافرين عبر مطار دبي الدولي مستويات قياسية جديدة، بمرور ٢٤ مليون مسافر في الربع الثالث من العام ٢٠١٨ فيما يعد أعلى من المتوسط البالغ ٢٢ مليون مسافر في العام ٢٠١٧.

أسعار العقار السكني في دبي تواصل تراجعها خلال العام ٢٠١٨

لا يزال تأثير قوانين الرهن العقاري المتشددة ينعكس على أداء سوق العقارات السكنية في دبي وما أدت إليه من زيادة العرض، إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة وتغير أنماط الطلب - مع توجه المستأجرين بشكل متزايد نحو استئجار الوحدات السكنية الأقل تكلفة. ووفقاً لشركة استيكو، انخفض متوسط أسعار الشقق والفيلا بمعدلات أسرع (-١٣,٦% على أساس سنوي) في الربع الثالث من العام ٢٠١٨ مقابل الربع الثاني من العام ٢٠١٨ (-٩,٣% على أساس سنوي).

الرسم البياني ٣: أسعار العقار السكني في دبي



معدلات التضخم ترتفع في العام ٢٠١٨، إلا أنها قد تعود للتراجع مرة أخرى في عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠

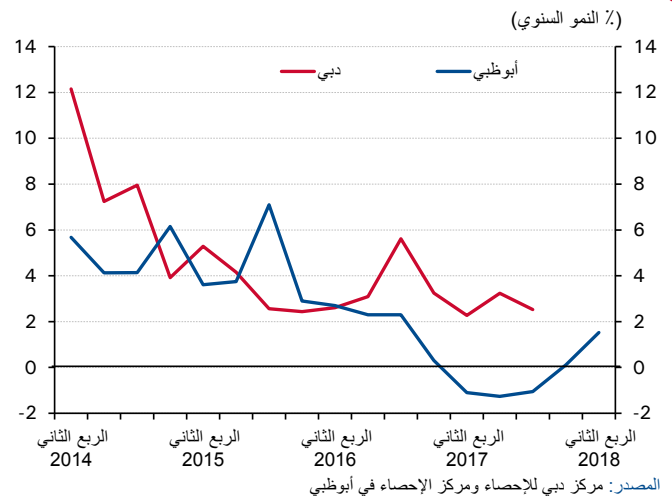
بعد ارتفاع معدلات التضخم في يناير عقب استحداث ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥% وخفض دعوم الوقود، عادت الأسعار مرة أخرى إلى الانخفاض في العام ٢٠١٨ مع تلاشي تأثير الزيادات الضريبية وأسعار الوقود، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل طفيف وتراجع تكاليف السكن إلى مستويات انكماشية. وأظهرت أحدث البيانات تراجع معدلات التضخم من ١,٦% على أساس سنوي في أكتوبر إلى مستوى أعلى بقليل من أدنى مستوياتها خلال عام واحد عند نسبة ١,٣%

إلا أن النشاط غير النفطي سيستفيد من الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في ٢٠١٨

في نفس الوقت، سوف يظل القطاع غير النفطي داعماً للنمو بصفة عامة، مع تسجيل معدلات نمو قوية بنسبة ٣,٠% و ٣,٤% في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على التوالي، نتيجة إلى زيادة أنشطة التشييد والبناء ترقياً لاستضافة دبي لمعرض إكسبو ٢٠٢٠.

وفي إطار مساعيها لتحفيز النمو، واصلت السلطات الاتحادية وحكومات دبي وأبوظبي الإعلان على مدار العام ٢٠١٨ عن مجموعة من الإصلاحات الداعمة لتحقيق النمو. فعلى المستوى الاتحادي، وافقت السلطات على إصدار تأشيرات إقامة لمدة تصل إلى ١٠ سنوات للمستثمرين الأجانب والوافدين من أصحاب المهارات التخصصية في المجالات العلمية والتقنية والطبية والبحثية وسيسمح للوافدين التقدم بطلبات للحصول على تأشيرات إقامة طويلة الأمد بعد التقاعد. كما رفعت السلطات حصة تملك الأجانب في الشركات المحلية (الواقعة خارج "المناطق الحرة") من ٤٩% إلى ١٠٠%.

الرسم البياني ٢: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدبي وأبوظبي



إلى جانب تلك الجهود، وسعيًا لتقديم مزيداً من الدعم للاستثمار الأجنبي المباشر، أصدر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قانوناً جديداً ينص على قيام وزارة الاقتصاد بإنشاء وحدة الاستثمار الأجنبي والتي تختص بتعزيز المبادرات الرامية لخلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية. حيث تعزز الإمارات العربية المتحدة تعزيز الاستثمار الداخلي وتنويع خيارات التمويل لديها بعيداً عن التمويل الحكومي. ووفقاً لوزير المالية، من المتوقع أن يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٦% على أساس سنوي في العام ٢٠١٨ ليصل إلى ما يقارب ١١,٥ مليار دولار، فيما يعد الأكثر ارتفاعاً على مستوى المنطقة. وتنتظر السلطات إلى تسجيل نمو للاستثمارات الأجنبية يصل إلى ١٥-٢٠% بنهاية العام ٢٠٢٠.

من جهة أخرى، كشفت أبو ظبي مؤخراً عن تفاصيل إضافية لخطة التحفيز المالي بميزانية ٥٠ مليار درهم للسنوات الثلاث المقبلة. وتستند الخطة التي يطلق عليها اسم "عدا ٢١" إلى أربع قطاعات رئيسية: الأعمال والاستثمار، والمجتمع، والمعرفة والابتكار، ونمط الحياة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم السماح للشركات العاملة في المنطقة الحرة للإمارة بالعمل على نطاق محلي بموجب ترخيص مزدوج، الأمر الذي من شأنه المساهمة في خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الاستثمارات الأجنبية.

وتشير أحدث البيانات إلى ارتفاع النمو الحقيقي في أبو ظبي من ٠,١% فقط في الربع الأول من العام ٢٠١٨ إلى ١,٥% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام ٢٠١٨ بفضل زيادة إنتاج النفط ونمو الأنشطة غير النفطية.

على أساس سنوي في نوفمبر. ومن المتوقع أن يواصل الائتمان نموه، مع استمرار تحسن نشاط التشييد والبناء على قدم وساق قبيل معرض إكسبو دبي ٢٠٢٢.

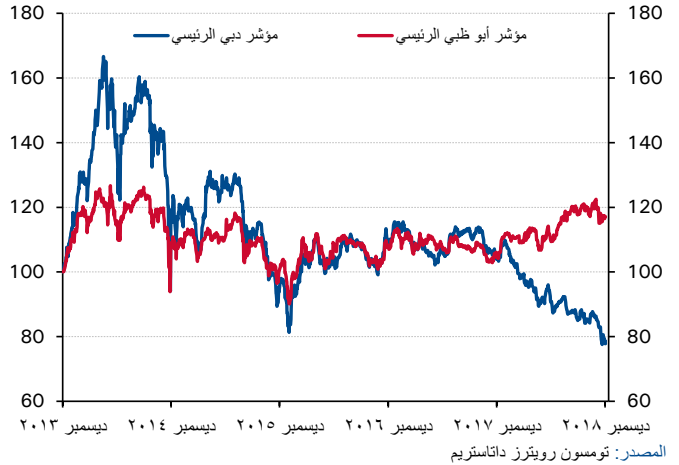
وعلى الرغم من تباطؤ نمو الودائع من ٧,٥% على أساس سنوي في أكتوبر إلى ٦,٥% على أساس سنوي في نوفمبر، إلا أنه اتخذ أيضاً اتجاهًا تصاعدياً في العام ٢٠١٨. ويعزى هذا التباطؤ الأخير إلى تراجع نمو كلا من الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص. ولهذا، لا يزال نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) عند مستويات متدنية وأقرب من أدنى مستوياته في عدة سنوات.

من جهة أخرى، استمر تزايد تكلفة التمويل في الإمارات نظراً لتشديد السياسة النقدية الأمريكية. حيث أنه بمجرد قيام البنك الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة بواقع ٢٥ نقطة أساس في ديسمبر - فيما يعد الزيادة الرابعة لهذا العام - قامت الإمارات على الفور برفع أسعار الفائدة بواقع ٢٥ نقطة أساس لتصل أسعار الفائدة الرئيسية إلى ٢,٧٥%. ومن المنتظر أن يتم رفع أسعار الفائدة مرتين على الأقل في العام ٢٠١٩. كما ارتفع أيضاً معدل الفائدة بين البنوك الإماراتية لأجل ثلاثة أشهر (ايبور) بواقع ١٠٩ نقطة أساس منذ بداية العام حتى منتصف ديسمبر.

مشاكل القطاع العقاري تؤثر سلباً على سوق دبي المالي

اتخذ أداء الأسهم المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي اتجاهين معاكسين لبعضهما البعض في العام ٢٠١٨. فبينما ارتفع مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة ١٠% تقريباً منذ بداية العام (إلى منتصف ديسمبر) بفضل تعافي أسعار النفط، شهد مؤشر سوق دبي المالي تراجعاً بنسبة ٢٦%، بسبب استمرار ضعف قطاع العقارات. وبالفعل، تراجعت أسهم الشركات العقارية بنسبة ٤٠% تقريباً منذ بداية العام.

الرسم البياني ٦: نمو الائتمان المصرفي والودائع (النمو السنوي)



المخاطر السلبية للأفاق الاقتصادية تركز على توقعات أسعار النفط

كما هو الحال دائماً، تُعتبر أسعار النفط العامل الرئيسي لتحديد النظرة المستقبلية للاقتصاد الإماراتي، حيث يعتمد عليها الإنفاق الحكومي وبالتالي النشاط غير النفطي إلى حد كبير. كما أن للنفط آثار سلبية على سيولة القطاع المصرفي وثقة المستهلك بصفة عامة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه مع توقع استمرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتشديد أسعار الفائدة في العام ٢٠١٩، من المقرر أن ترتفع تكاليف الاقتراض نتيجة لذلك، مما قد يؤثر سلباً على النشاط التجاري. إلا أنه في المقابل، فإن برنامج الاستثمار العام الموسع لإكسبو دبي ٢٠٢٠ والإصلاحات الاقتصادية الشاملة على مستوى الإمارات ككل، من شأنهما أن يساهما في تحسن النمو الاقتصادي.

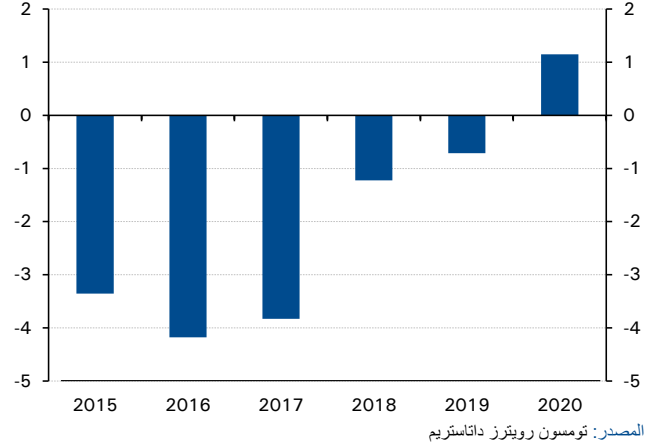
على أساس سنوي في نوفمبر. لذلك، نتوقع تباطؤ معدل التضخم من ٣,٥% في العام ٢٠١٨ إلى ١,٥% في العام ٢٠٢٠.

تحسن التوازن المالي تدريجياً في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

من المتوقع أن يتقلص العجز المالي تدريجياً إلى نسبة ٠,٧% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٩ مقابل ١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨، على خلفية ارتفاع الإيرادات غير النفطية بصفة أساسية تماشياً مع تحسن بيئة الأعمال. لذلك، من المتوقع أن يصل فائض الميزانية المالية إلى ١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٠. وعلماً أن مجلس الوزراء الإماراتي اعتمد في أكتوبر الماضي ميزانية بدون عجز بقيمة ٦٠,٣ مليار درهم (١٦,٤ مليار دولار) للسنة المالية ٢٠١٩، والتي تُعد أعلى بنسبة ١٧,٣% عن قيمة النفقات المتوقعة في العام ٢٠١٨، مما يجعلها أعلى معدلات الإنفاق المسجلة في الميزانية على الإطلاق.

الرسم البياني ٤: الميزان المالي

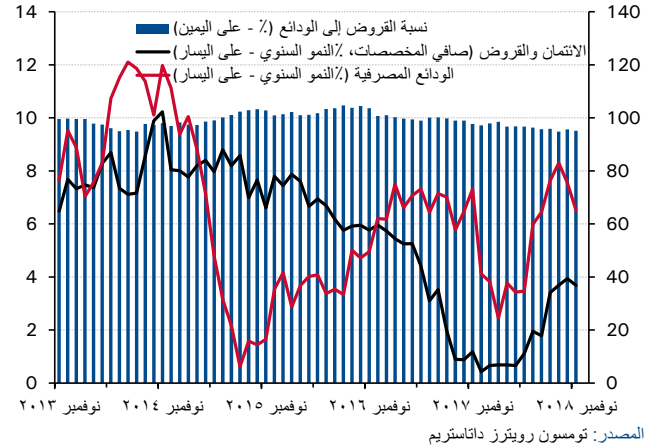
(% من الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات تشمل أرباح شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" والدخل الاستثماري)



نمو النشاط الائتماني مع ارتفاع تكلفة التمويل

بعد أن تراجع نمو الائتمان إلى أدنى مستوياته بنهاية العام ٢٠١٧، عاود ارتفاعه مرة أخرى وتحسن إجمالي نمو الائتمان منذ ذلك الحين ليصل إلى ٣,٧% على أساس سنوي في نوفمبر ٢٠١٨ مع زيادة الإقراض للشركات.

الرسم البياني ٥: نمو الائتمان المصرفي والودائع (النمو السنوي)



حيث تزايدت التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى قطاعي الأعمال والصناعة بنسبة



Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK. While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Fax: (965) 2224 6973, Email: econ@nbk.com